المحاضرة الثانية عشر (تأثيرات الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918 على الجزائر)

شكّلت الحرب العالمية الأولى (1914–1918) منعطفًا حاسمًا في تاريخ المستعمرات الخاضعة للهيمنة الأوروبية، ولم تكن الجزائر، باعتبارها مستعمرة فرنسية منذ 1830، بمنأى عن انعكاساتها العميقة. فقد استُخدمت الجزائر خلال الحرب كخزان بشري واقتصادي لدعم المجهود الحربي الفرنسي، مما خلّف آثارًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بعيدة المدى، وأسهم في إعادة تشكيل الوعي الوطني الجزائري.

1 - التأثيرات البشرية والعسكرية

جنّدت فرنسا عشرات الآلاف من الجزائريين للقتال في الجبهات الأوروبية، خاصة في فرنسا وقد قُدّر عدد المجندين .(Tirailleurs Algériens) وبلجيكا، ضمن وحدات المشاة والرماة الجزائريين .الجزائريين بأكثر من 170 ألف جندي، قُتل منهم الآلاف أو أصيبوا بجروح وإعاقات دائمة :أدى هذا التجنيد الإجباري إلى

- استنزاف اليد العاملة الذكورية في الأرياف.
- تفكك البنية الأسرية.
- تصاعد السخط الشعبي بسبب إجبار الجزائريين على خوض حرب لا تمثل مصالحهم الوطنية.

2- التأثيرات الاقتصادية

سخّرت فرنسا الاقتصاد الجزائري لخدمة مجهودها الحربي، فشهدت البلاد:

- زيادة الضرائب والإتاوات على الفلاحين.
- مصادرة المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب والماشية.
- تراجع الإنتاج الزراعي بسبب نقص الأيدي العاملة.
- انتشار المجاعة وارتفاع الأسعار، خصوصًا خلال سنوات 1916–1917.

وقد تضررت الفئات الفقيرة بشكل خاص، بينما استفاد المعمّرون الأوروبيون من الامتيازات الاقتصادية، مما عمّق الفوارق الاجتماعية.

3- التأثيرات الاجتماعية

أفرزت الحرب تحولات اجتماعية بارزة، من أهمها:

- تزايد الفقر والنزوح الريفي.
- تفشي الأمراض وسوء التغذية.
- تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الضرائب والتجنيد الإجباري.
- تشكل وعي اجتماعي جديد نتيجة احتكاك الجنود الجزائريين بالمجتمعات الأوروبية واكتشافهم لمفاهيم مثل الحرية والمواطنة.

4 - التأثيرات السياسية وبروز الوعي الوطني

رغم مشاركة الجزائريين في الدفاع عن فرنسا، لم تفِ هذه الأخيرة بوعودها السياسية، حيث استمر نظام التمييز العنصري والقانون الأهالي .(Code de l'Indigénat) وقد أسهمت خيبة الأمل هذه في:

- بروز نخب سياسية جديدة من قدماء المحاربين.
- تنامي المطالب الإصلاحية والسياسية.
- صدور مشاريع إصلاح محدودة مثل قانون جونار (1919)، الذي لم يلبِّ تطلعات الجزائريين.
- شكّلت هذه المرحلة أرضية لظهور النشاط السياسي في عشرينيات القرن العشرين.

5 - التأثيرات الثقافية والفكرية

ساهمت الحرب في:

- اتساع دائرة التعليم المحدود لدى بعض المجندين.
- انتقال أفكار التحرر وحق تقرير المصير.
- تعزيز الشعور بالانتماء الوطني المشترك بدل الانتماءات المحلية أو القبلية.
- وأصبحت تجربة الحرب مرجعية أساسية في الخطاب السياسي الجزائري لاحقًا.

5 - أثناء الحرب:

عند اندلعت الحرب العالمية الأولى، أعلنت الإدارة الاستعمارية حالة الطوارئ في البلاد، وتوقفت الصحف وأغلقت النوادي، وكبلت حرية التعبير، وفضل القادة السكوت، وأخذ الشباب . متعلما وأميا . عنوة إلى خدمة العلم الفرنسي إلى جبهات القتال، وظهرت في الجزائر الفرنسية الدعاية الفرنسية المحرضة على الحرب وإبراز بطولات الجيش الفرنسي وانتصاراته، وأصدرت الحكومة العامة صحفا لهذا الغرض منها: (فرنسا الإسلامية) و(أخبار الحرب)، وأخذ ساستها يتحدثون عن مكافأة الجزائريين نظر ولائهم وخدمتهم في الحرب وذلك في شكل اصلاحات سياسية وإدارية. وفي المقابل أثناء الحرب عاد الجزائريون إلى اسلوبهم القديم في التعامل مع الاحتلال فقاموا بعدة انتفاضات مثلتها: (انتفاضة بني شقران 1914 . 1915، والأوراس 1916 . 1917، والهقار 1918 . 1919)، مع عمليات قوية من حرب العصابات كان يقوم بها الشباب الرافض للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، فالجزائر حينها لم تكن هادئة أو موالية لفرنسا كما كانت الدعاية الفرنسية تحاول تصويرها.

6 - بعد الحرب:

كانت سنة 1919 محطة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية والعسكرية والإدارية لبعض الجزائريين، وهو القانون الذي اشتهر

باسم قانون فبراير 1919 الذي أصدره البرلمان الفرنسي باقتراح وإلحاح من رئيس وزراء فرنسا "جورج كليمنصو" (Georges Clemenceau) في ذلك الوقت وبعض المعتدلين من النواب الذين كانوا يعتقدون أنهم بهذا التعديل الطفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الفئات من الجزائريين، ظنا منهم أنهم قد كافأوهم على ما ساهم به ما يزيد عن ربع مليون منهم في الحرب العالمية الأولى. القانون الذي عرف بقانون 4 فبراير، الذي تضمن كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، وتوسيع القسم الانتخابي في جميع المجالس بحيث أصبح 100.00 بالنسبة للمجالس العامة (Conseils généraux) والوفود المالية (les délégations financières) 400.000 بالنسبة للمجالس الدواوير بدل 15000 سابقا، وبذلك يرتفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 6 إلى 9 أي 4/1 المجموع كما ترتفع نسبة المستشارين البلدين إلى 3/1 بعد أن كانت منذ سنة 1884 هي الربع مع السماح لهم بالمساهمة في انتخاب رئيس البلدية ولكن يبقى الجزائريون دائما يمثلون أقلية في هذه المؤسسات التمثيلية سواء كانت على مستوى البلديات أو العمالات أو مستوى الوطن في اطار المجلس الاقتصادي المسمى بالوفود المالية بعد صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي يوصي بإنشائها، وهي عبارة عن هيئة منتخبة ممثلة للسكان الذي يدفعون الضرائب ومكلفة بإعطاء رأيها في جميع القضايا المتعلقة بالضرائب والرسوم وكذلك في المواضيع ذات الطابع المالي والاقتصادي، ففي اطار هذه الهيئة التمثيلية التي تعتبر كالبرلمان كان عدد الممثلين المسلمين 21، في حين كان عدد الكولون وحدهم 24، وممثلي الأوروبيين الآخرين 24 أيضا، وبالتالي فإن الوفود المالية كانت لصالح الأوروبيين وفي خدمتهم. ومع ذلك فإن هذ القانون رفضوه ولم يقبلوه إلا على مضض، وبعد تدخل الوالي العام "شارل جونار" (Charles Jonnart) واستعمال نفوذه الواسع.

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، إذ تميز هذا العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري، كان على رأس هؤلاء الأمير خالد، الذي تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 . 1923) وعمل مع جماعة من إخوانه بذلوا كل جهودهم من أجل تحسين أوضاع مواطنيهم، والتخفيف من آلام شعبهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، لأن هذه التجربة قد أثرت النضال الوطني إثراء كبيرا، سوف تعمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.